الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٠
المعقودة يوم الجمعة
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

DEC 16 1991
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة العشرين

الرئيس : السيد سبانز (هولندا)

ثم : السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع)

القراءة الاولى (تابع)

الباب ٧ - القضاء على الفصل العنصري
الباب ٨ - محكمة العدل الدولية
الباب ٩ - الانشطة القانونية
الباب ١٠ - قانون البحار وشؤون المحيطات

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.20
27 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57011 ٣٤٠٠ب(٩١)

عند غياب الرئيس ، السيد سبانز (هولندا) ، تولى الرئاسة نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع) (A/46/6/Rev.1 و A/46/7)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/46/16 و Add.1)

القراءة الاولى (تابع)

الباب ٧ - القضاء على الفصل العنصري

١ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن مجموع تقديرات الامين العام البالغة ٨٠٠ ١٨٤ ٨ دولار للباب ٧ متواضعة جدا بالنسبة للميزانية ككل . ومعدل النمو الحقيقي البالغ ١,٣ في المائة أقل قليلا من المتوسط ؛ ولا يتعين انشاء وظائف جديدة ولم يُقترح سوى إعادة تصنيف وظيفتين ، احداهما من الرتبة ف - ٤ الى الرتبة ف - ٥ والاخرى من الرتبة ف - ٣ الى الرتبة ف - ٤ . كما أنه لا توجد نفقات غير متكررة ولم تطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أو لجنة البرنامج والتنسيق تقارير اضافية . بيد أن هاتين اللجنتين ناقشتا الى أي مدى قد تكون الانشطة المقترحة فوجئت بالاحداث ، وهي مسألة تعكس الصعوبات التي تواجهها برمجة أبواب المسائل السياسية في الميزانية فيما يتعلق بالمجالات التي تطرأ عليها تغيرات أساسية . واذا تسارع معدل التغير في المنطقة المعنية ، فمن الواضح أن يقدم الامين العام مقترحات جديدة ، وكما أوضحت اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/46/7 ، الفقرة ٧-٣) ، من المرجح جدا أن تتم إعادة توجيه الاعمال المجملة في العرض بعد أن توافق اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على برنامج عملها لعام ١٩٩٣ . وسيكون باستطاعة اللجنة الخامسة أن تستعرض الجوانب البرنامجية والمالية لاية مقترحات أخرى في عام ١٩٩٣ .

٢ - الرئيس : تكلم بصفته نائب رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق ، فوجه الانتباه الى استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ٧ ، على النحو الوارد في الفقرة ١٢٣ من تقريرها (A/46/16) .

٣ - السيد كينشن (المملكة المتحدة) : لاحظ ، في معرض الاشارة الى البرنامج الفرعي ٢ (الدعاية لمناهضة الفصل العنصري) ، أن هناك عدم اتساق في السرد البرنامجي بشأن الاحداث الخاصة بين التواريخ المتعلقة بأنشطة ترويجية معينة وفترة السنتين المشمولة بالميزانية البرنامجية المقترحة . كما أنه بالنظر الى صعوبة التنبؤ بالتغيرات التي تحدث في المنطقة المعنية ، ووضع ميزانية لها ، سيرحب وفد بلده بتوضيح الجدول الزمني المقترح لاستعراض برنامج النشاط في اطار الباب ٧ .

٤ - السيد ورونيكي (بولندا) : قال إن وفد بلده يتساءل عما اذا كان العالم المتغير ينعكس بأية حال في الميزانية البرنامجية المقترحة . وعلى وجه الخصوص ، فإنه على الرغم من الاتجاه الايجابي المحمود نحو القضاء على الفصل العنصري ، تُظهر الموارد في اطار الباب ٧ نموا دون المتوسط ، ويبدو أن عدد الوظائف الباقية دون تغيير والاحتياجات اللازمة لاقتناء واستبدال معدات التشغيل الآلي للمكاتب تشير الى توقع استمرار وجود الفصل العنصري الى ما لا نهاية . وتمثل تقديرات الباب ٧ ثلثي الاحتياجات المذكورة للباب ٥ ، بشأن نزع السلاح ؛ وعلاوة على ذلك ، فإن الجزء من الباب ١١ الذي يشمل مجالا واحدا من المجالات الخمسة ذات الاولوية ، أي الحالة الاقتصادية الحرجة ، والانتعاش والتنمية في افريقيا ، سيكون ما يتلقاه من الاموال أقل بخمسة أضعاف تقريبا ومن الوظائف أقل بثلاثة أضعاف .

٥ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يرى أنه ينبغي ألا تقتصر اللجنة على فحص أبواب الميزانية كل على حدة الواحد تلو الآخر بل ينبغي أيضا ، وربما من الاهم ، أن تقارن مستوى النفقات بين مختلف المجالات ، حيث تكون عمليات المقارنة معقولة ، على ضوء الاولويات المسلم بها والحالات المتغيرة . والاتجاه "الاجرائي المعتاد" لوضع الميزانية لا يمكن إلا أن يقوض هيبة المنظمة في وقت يعلق فيه المجتمع الدولي آمالا كبيرة عليها .

٦ - ومضى قائلا إنه بالاضافة الى نزع السلاح والحالة الحرجة في افريقيا ، يتمثل المجال الرئيسي الآخر في العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، بالنظر الى أن أعدادا متزايدة من الاقتصادات المخططة مركزيا أصبحت بلداننا تمر بالمرحلة الانتقالية وبحاجة ماسة للحصول على المساعدة والمشورة من منظومة الامم المتحدة . وتتطلب علاقاتها مع البلدان النامية والمشاكل المتأصلة والفرص المتاحة إلى إجراء بحث

(السيد ورونيكي ، بولندا)

موضوعي ووضع توصيات بناءة ، دون محاولة الحكم على الامور مسبقا من جانب واحد ، على نحو ما جرى في لجنة أخرى أثناء الدورة الحالية .

٧ - واختتم قائلا إن فكرة الاستغناء عن الموظفين وتحرير الموارد نتيجة لإنجاز أو تخفيض ، أو اعادة تنظيم ، أو ادماج ، أو الغاء برامج الامم المتحدة أو مشاريعها أو أنشطتها ، أو التصرف فيها على نحو آخر ، وتزويد الدول الاعضاء بالمعلومات المتعلقة بها ، ورد مجملها في قرار الجمعية العامة ٣٥٣٤ (د - ٣٠) ، الذي قدمه بلده . ومن المؤكد أن الوقت قد حان للتفكير في اعادة توزيع الموارد على المجالات التي تحتاج اليها الى حد أبعد والقيام بذلك ليس على نحو عام بل مع مراعاة الامكانيات المحددة ، لصالح جميع الدول الاعضاء ، وبخاصة البلدان النامية . وبالنظر الى ان الموارد التي يتعين تخصيصها آتية من ميزانيات الدول ، لا يمكن أن تتجاهل المنظمة الرأي العام ، وتقع على عاتقها مسؤولية محاولة اللحاق بالتغيرات السريعة التي طرأت على العالم في العقد الاخير من القرن العشرين .

٨ - السيد اونوواليا (نيجيريا) : قال إن أي تخفيض في الاعتمادات في إطار الباب ٧ ، بما فيها تلك التي أوصت بها اللجنة الاستشارية ، يمكن أن يضر بأنشطة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ويتسم بمعدل التغيير في جنوب افريقيا بالبطء وينبغي أن تتخذ اللجنة الخامسة قراراتها لا على أساس التطورات المتوقعة بل على أساس الحالة الفعلية في هذا البلد .

٩ - السيد الديب (مصر) : قال إن وفد بلده يود أن يؤكد أهمية دور اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وضرورة التقيد بالقرارات التي اتخذتها بالفعل الجمعية العامة فيما يتعلق بأنشطتها . ومن المؤكد أن اللجنة الخامسة لا يمكن أن تستند في قراراتها الى التغيرات التي لم تحدث بعد ، ولا ينبغي أن تخفض الاعتمادات عند عدم وجود معلومات تشير الى أنه يمكن ايجاد تمويل بديل للبرامج . وعلى العكس ، يتعين على المنظمة أن تحافظ على مستوى تمويلها الى أن يتحقق الهدف المتمثل في القضاء على الفصل العنصري . ولذلك يتعذر على وفد بلده أن يوافق على التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية .

١٠ - السيد دانكوا (غانا) : قال إن عملية التغير في جنوب افريقيا ينبغي ألا تؤدي الى أن تضعف الامم المتحدة جهودها لضمان القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري الشائن . وقال إن مما يثير دهشته الاشارة الى أن القضايا الاخرى ، مثل الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، يمكن مقارنتها بإهدار الإنسانية نتيجة الفصل العنصري وأنه ينبغي إعادة توزيع الموارد بعيدا عن مهمة إعادة الكرامة الى ضحاياه .

١١ - وفيما يتعلق بتمويل الباب ٧ ، أعرب عن قلق وفد بلده ، بوجه خاص ، إزاء أنه من المتوقع أن تظل الموارد الخارجة عن الميزانية دون تغيير من فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . وقال إن التخفيض الذي أوصت به اللجنة الاستشارية يؤثر في المقام الاول على السفر ، وهو ضروري للدعاية لمناهضة الفصل العنصري . لكونه نشاطا حيويا في توعية الشعب بالقضايا ذات الصلة . ويتعين أن تكون الامانة العامة أوسع تصورا كما أن الموارد المطلوبة ، إن كان هناك طلب ، متواضعة للغاية بالنظر الى التحديات التي لا تزال مقبلة .

١٢ - السيد ايتوكيت (أوغندا) : أعرب عن شكه في الرأي القائل بأن الانشطة المجملة في الباب ٧ يمكن بأي حال أن تعتبر بالية في الإطار الضيق للانظمة والقواعد المنطبقة على الميزانية البرنامجية المقترحة . وقال إنه يجري برمجة أنشطة الدعاية والترويج لمناهضة الفصل العنصري في وقت حرج في جنوب افريقيا حيث تمس الحاجة أكثر من أي وقت مضى الى أن تكشف اللجنة الخاصة جهودها لضمان تحقيق التحول الذي لا رجعة فيه الى مجتمع ديمقراطي غير عنصري في هذا البلد . وقال إن وفد بلده يشك في صواب التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية ويرى أن أية تغييرات قد يقتضيها الامر في البرامج يمكن مناقشتها في إطار تنقيحات الخطة المتوسطة الاجل . وفي الوقت الحالي ، ينبغي أن تستند اللجنة في اتخاذ قراراتها الى أنشطة معتمدة ومكلف بها وألا تحاول أن تتوقع التطورات المستقبلية .

١٣ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الامريكية) : في معرض إشارته الى الفقرة ٧-٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، التي ذكرت إمكانية إعادة تقييم السياسات وبرامج العمل الحالية في إطار الباب ٧ ، سأل عن خطط الطوارئ التي تضعها الامانة العامة لاحتمال إحراز تقدم هام فيما يتعلق بجنوب افريقيا .

١٤ - السيد زاري - زار (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إنه يود أن يؤكد أهمية المساهمة التي تقدمها اللجنة الخاصة للقضاء على الفصل العنصري . ويمثل هذا أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة ولذلك يؤيد وفد بلده مجموع تقديرات الأمين العام للباب ٧ .

١٥ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : رد على الأسئلة التي أثيرت أثناء المناقشة ، وأعرب أولا عن شكره لممثل المملكة المتحدة لتحديده الخطأ الوارد في السرد البرنامجي للبرنامج الفرعي ٣ ، حيث ينبغي تعديل التواريخ لتعكس الأحداث التي ستجري أثناء فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . وفيما يتعلق بالمسائل الإجرائية العامة ، قال إن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ستجتمع عما قريب لمناقشة برنامج عملها لعام ١٩٩٢ وبعد أن تتخذ الجمعية العامة قرارا في هذا الصدد ، سيكون بوسع اللجنة الخامسة أن تنظر فيه على ضوء بيان الأمين العام بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية . وجدير بالذكر أن الميزانية البرنامجية المقترحة وضعت في الربيع لتقديمها للجنة البرنامج والتنسيق وفي الوقت ذاته حدث عدد من التغيرات في إطار الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ . وستزداد سرعة التغيرات البرنامجية حسبما تقتضيه التطورات في جنوب افريقيا . وعلى سبيل المثال ، حدث بالفعل تحول في برنامج عمل اللجنة نحو تقديم المساعدة الى ضحايا الفصل العنصري والى القطاعات المحرومة في المجتمع . وإذا انتهي الفصل العنصري ، سيختفي بحكم الواقع مركز مناهضة الفصل العنصري وسيكون من دواعي سرور الأمين العام أن يقدم تقديرات منقحة الى الجمعية العامة يقترح فيها استخدامات مختلفة للموارد المخصصة .

١٦ - السيدة بيريينغير (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت إن تعليقات ممثل بولندا بشأن اخفاق البرنامج في أن يعكس التطورات الإيجابية في جنوب افريقيا مناسبة تماما وقد نوقشت على نطاق واسع في لجنة البرنامج والتنسيق . ومع ذلك ، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تعتمد الجمعية العامة السرد البرنامجي للباب ٧ .

١٧ - الرئيس : قال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض ، فسيعتبر أن اللجنة تود أن تعتمد توصية لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ٧ الواردة في الفقرة ١٣٣ من تقريرها (A/46/16) .

١٨ - وقد تقرر ذلك .

١٩ - اعتُمدت في القراءة الأولى توصية اللجنة الاستشارية برصد اعتماد بمبلغ ٨٠٠ ١٥٦ ٨ دولار في إطار الباب ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، على أساس النظر في القضايا التي أثيرت فيما يتعلق بالباب ٧ في مشاورات غير رسمية وإجراء أية تعديلات ضرورية .

٢٠ - السيد كينشن (المملكة المتحدة) : تكلم تعليلا لموقفه بعد اتخاذ القرار ، فقال إن بلده يشعر بنفس القلق العميق إزاء نظام الفصل العنصري البغيض . بيد أن موقفه الطويل العهد المتمثل في أنه يمكن اعطاء برنامج العمل اتجاها منتجا بدرجة أكبر عززته التغيرات الجارية في جنوب افريقيا . وهكذا فإنه يعلق أهمية كبيرة على قول مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية بأنه من المرجح جدا إعادة توجيه أعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ويسعده أن تمضي على أساس مؤقت في ظل الافتراض الحالي بأن الاعتمادات المتعلقة بفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ستوضع على أساس النفقات الفعلية لفترة السنتين السابقة .

الباب ٨ - محكمة العدل الدولية

٢١ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إنه كما ورد في الفقرة ٨-٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، فإن مقترحات الميزانية البرنامجية فيما يتعلق بمحكمة العدل الدولية أعدتها المحكمة بالتشاور مع الأمين العام ، ويقدم الأمين العام بصورة تقليدية هذه المقترحات لكي تعتمدها الجمعية العامة دون تعديل أساسي .

٢٢ - واختتم قائلا إن المحكمة والأمانة العامة تعلّقان أهمية كبيرة على رصد اعتماد لطلب قلم المحكمة بمبلغ ٣٠٠ ٢٧٠ ١ دولار للمساعدة المؤقتة للاجتماعات . ويرتبط معدل النمو البالغ ٣,٩ في المائة بتحمل المحكمة بأعباء قضايا بصورة لم يسبق لها مثيل وبالتطورات المحمودة في العلاقات الدولية . وطلب رصد مبلغ ٣٠٠ ٤٦١ دولار للطباعة والتجليد الخارجيين له ما يبرره تماما . وفي حين شددت رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق على أن من المستصوب بوجه عام تنفيذ التجديدات التقنية والقيام

(السيد بودو)

بمزيد من الاعمال داخليا ، لا ينطبق هذا الخيار على المحكمة . وفي النهاية ، فإن الزيادة المطلوبة لمصروفات السفر لا يعتد بها .

٣٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أشار الى اقتراح إنشاء وظيفة جديدة برتبة ف - ٣ لمنسق نظم لشعبة الخدمات الالكترونية بالامانة العامة ، فقال إنه تعذر تحديد ما إذا كانت المهام ذات طبيعة دائمة . وبناء عليه ، توصي اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بدلا من ذلك بتوفير خبرة استشارية لمدة ١٢ شهرا برتبة ف - ٣ . وتوصي اللجنة ، على أساس التوصيات العامة الواردة في الفصل الاول من تقريرها ، بإجراء تخفيضات يبلغ مجموعها ٧٠٠ ٣١٤ دولار . وقال إنه يود أن يعلن بوضوح أنه ينبغي ألا تؤثر تلك التخفيضات بصورة ضارة بأي حال من الاحوال على المكافآت وشروط الخدمة الاخرى لأعضاء المحكمة .

٣٤ - السيدة بيربينفير (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : وجهت الانتباه الى استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ٨ ، على النحو الوارد في الفقرتين ١٢٧ و ١٢٨ من تقريرها (A/46/16) .

٣٥ - الرئيس : قال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض ، فسيعتبر أن اللجنة تود أن تعتمد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ٨ الواردة في الفقرتين ١٢٧ و ١٢٨ من تقريرها (A/46/16) .

٣٦ - وقد تقرر ذلك .

٣٧ - اعتُمدت في القراءة الاولى توصية اللجنة الاستشارية برصد اعتماد بمبلغ ٩٠٠ ٥١٠ ١٦ دولار في اطار الباب ٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ .

٢٨ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال لقد حُسب معدل النمو الحقيقي للباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة بناقص ٠,٧ في المائة بعد حذف مبلغ ٠٠٠ ٩٦٥ ١ دولار لبنود غير متكررة . وعلى الرغم من أن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لا يتضمن تفاصيل مناقشاتها ، خلصت اللجنة الى أنه تم الى حد كبير التعبير عن معدل النمو الحقيقي على نحو أقل مما تقتضيه الحقيقة بسبب عدم اتباع المنهجية الحالية . وقدرت الاحتياجات الاجمالية بأسعار عام ١٩٩١ بمبلغ ٢٠٠ ٣٩١ ٢١ دولار ، بما في ذلك ٢٠٠ ٣٢٦ ١٩ دولار للانشطة المتكررة . ولقد أبلغت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بأن زيادة النفقات المتكررة بلغت ٨٠٠ ٣٣٣ دولار . وأعرب عن اعتقاده بأن معدل النمو الحقيقي يتراوح ما بين نسبة ١ في المائة ونسبة ٢ في المائة . ويوضح ذلك التناقض مشكلة المنهجية الحالية للميزانية والضرورة العاجلة للسير قدما في مناقشة المنهجية المقترحة للميزانية في وقت مبكر من عام ١٩٩٣ .

٢٩ - وأضاف قائلا أوصت اللجنة الاستشارية بقبول جميع المقترحات في إطار الباب ٩ باستثناء إعادة تصنيف وظيفة لموظف قانوني من رتبة ف - ٤ الى رتبة ف - ٥ في شعبة التدوين . وفي هذا الصدد ، لاحظ أن اللجنة الاستشارية أوصت بقبول جميع توصيات إعادة التصنيف المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (A/46/7 ، الفقرة ٤٧) وذلك باستثناء ١١ توصية منها . وبصدد اتخاذ قرار بشأن ما اذا كانت اللجنة الخامسة سوف تقبل توصياتها في هذا الصدد ، من الاهمية بمكان أن تأخذ اللجنة الخامسة قضية العدالة في الحسبان بأكبر قدر من الاهمية ولا تسمح للحملة النشطة التي تشنها الامانة العامة بالتأثير عليها لكي تقبل إعادة تصنيف بعض الوظائف ورفض إعادة تصنيف البعض الآخر لمجرد عدم القيام بحملة بشأنها .

٣٠ - ومضى قائلا ووفقا للمقترحات العامة الواردة في الفصل الأول من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، توصي اللجنة بتخفيض اضافي قدره ٧٠٠ ٦١٤ دولار ، بما في ذلك مبلغ ٥٠٠ ٥٤٨ دولار للطباعة . وقال في ختام كلمته بما أن ادارة حساب الطباعة تتم بصورة مركزية ، فإنه لا يرى أي سبب لعدم قبول هذا التخفيض .

٣١ - السيد برنفور (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق) : قال لقد نوقش الباب ٩ مناقشة مستفيضة في لجنة البرنامج والتنسيق ، حسبما يتضح من الفقرات من ١٣٠ إلى ١٣٥ في تقريرها ، وفيما يتعلق بإعادة التصنيف ، وافقت لجنة البرنامج والتنسيق على رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ومفاده أن الحاجة تدعو إلى تقديم

(السيد برنفور)

المزيد من التفاصيل من أجل تحديد ما اذا كان عبء العمل مبررا للتغيير . وقال في ختام كلمته لقد أومت لجنة البرنامج والتنسيق ، في الفقرة ١٣٦ من تقريرها ، الجمعية العامة باعتماد وصف برنامج الباب ٩ .

٣٢ - السيد سنا كاردوسا (البرايل) : قال إن بلده يؤيد دعم أية تدابير تؤدي إلى توفير التكاليف وتلائم تنفيذ برامج صدرت ولايات بشأنها . بيد أن الجمعية العامة ، قد أشارت بمقتضى عدد من القرارات ، بما في ذلك القرارات ١٥٦/٤٢ ، و ١٦٩/٤٣ ، و ٤١/٤٥ الى دور شعبة التدوين المتزايد في الاهمية ، وأكدت أيضا على أهمية عمل الشعبة فيما يتصل بإعداد الموجزات ، واستكمال الدراسة الاستقصائية عن القانون الدولي وخدمة لجنة القانون الدولي . ولقد زاد عبء عملها بسبب إعلان عقد الامم المتحدة للقانون الدولي والطلبات التي قبلتها لجنة القانون الدولي ، على حد سواء . وأعرب في ختام كلمته عن اعتقاد البرازيل ، من أجل هذا السبب ، بأن اقتراح إعادة تصنيف وظيفة لموظف قانوني في شعبة التدوين أمر له ما يبرره على النحو الأوفى .

٣٣ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الامريكية) : قال لقد انتابه شعور بالقلق ، عندما كان يقرأ تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، بعدما لاحظ تكرار الحالات التي قامت فيها الامانة العامة بتصنيف أنشطة جارية بوصفها أنشطة غير متكررة . ولقد أدت تلك الممارسة الى تشويه مقدار النمو الحقيقي . إن حجم ما يسمى بنفقات "غير المتكررة" التي أشارت اليها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الباب ٩ ضئيل . بيد أنه تساءل عما اذا كانت اللجنة الاستشارية قد وجدت أمثلة أخرى لتصنيفات غير ملائمة مماثلة للنفقات التي لم تذكر في تقريرها .

٣٤ - وأعرب عن شعور وفده بالانزعاج بصفة خاصة إزاء اقتراح الامين العام بتمديد فترة القضاء على العمل المتراكم في سلسلة المعاهدات لفترة خمس سنوات أخرى . وأعرب عن اعتقاد وفده بأن بالمستطاع تحقيق وفورات عن طريق التعاقد مع متخصصين من الخارج ، على غرار ما حدث في حالة حولية الامم المتحدة ، واقترح وفده بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تطلب إلى الامين العام أن يسعى من أجل التوصل إلى ترتيب مماثل لاستكمال سلسلة المعاهدات .

(السيد كوهين ، الولايات
المتحـــدة الامريكيـــة)

٣٥ - ثم أعرب عن تأييد وفده لتوصية اللجنة الاستشارية ومفادها أنه ينبغي أن تسعى الامم المتحدة من أجل الحصول على دعم مالي من المستخدمين النهائيين لحولية لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي . وحث الجمعية العامة على أن تؤيد تلك التوصية وأن تطلب إلى الامين العام أن يقدم خطة لتنفيذها الى اللجنة الخامسة في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة . وفيما يتعلق ببرنامج حوسبة شعبة القانون العام ، لاحظ أن الرأي الذي اعربت عنه اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ومفاده أن العدد المقترح للحواسيب الشخصية مفرط وذلك بالمقارنة مع عدد الموظفين . وقال إن وفده سوف يرحب بالاستماع الى تفسير من الامانة العامة فيما يتعلق بالسياسات والمبادئ التوجيهية العامة المطبقة فيما يتصل بتحديد عدد محطات العمل المخصصة . وأعرب في ختام كلمته عن عدم ثقة وفده في أن برنامج الحوسبة كما هو متوخى حاليا سوف يسفر إما عن وفورات أو زيادة الفعالية وأعرب عن اعتقاد وفده بانه ينبغي القيام باستعراض متعمق .

٣٦ - الانسة روشياسر (النمسا) : قالت على الرغم من زيادة عبء العمل في إطار الانشطة القانونية ، أسفرت تقديرات الميزانية لهذا الباب ، فيما يبدو ، عن تحقيق معدل نمو سلبي بنسبة ٠,٧ في المائة . ولذلك فإن وفدها يعارض أي تخفيض في المخصصات المقترحة في إطار الباب ٩ .

٣٧ - وبصدد الاشارة الى النسبة المئوية المقدرة لتوزيع الموارد فيما بين البرامج الفرعية ، لاحظت أن تخصيص الموارد لا يعكس إيلاء الاولويات . وفيما يتعلق بإعادة توزيع الوظائف المقترحة في الفقرة ٩ - ٣٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، أعربت عن أسف وفدها لان إعادة توزيع الوظائف تحققت فقط في إطار باب النفقات ذاته وليس على مستوى متعدد القطاعات . أما فيما يتعلق باقتراح إعادة توزيع الموارد للمكالمات الهاتفية الخارجية ونقل الرسائل عن طريق جهاز فاكس من مكتب المستشار القانوني الى المحكمة الادارية للامم المتحدة ، تبين لوفدها على نحو عرضي أن المبلغ التام المطلوب للمحكمة ليس مطلوبا لمكتب المستشار القانوني .

٣٨ - وأضافت قائلة ينبغي الثناء على الامين العام لإعادة التصنيف بالخفض المقترح في شعبة التدوين - وهذه هي الحالة الوحيدة التي اقترح فيها إعادة التصنيف بالخفض في الميزانية البرنامجية المقترحة بكاملها . بيد أن وفدها لم يفهم لماذا قبلت

(الانسة روشياسر ، النمسا)

اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية حجة إعادة توزيع المسؤوليات في حالة إعادة التصنيف بالخفض ورفضته في حالة اعادة التصنيف بالترفيع الذي طلبته الشعبة ذاتها . وأعربت عن تأييد وفدها بشدة لاقتراح الامين العام ومفاده أنه ينبغي رفع مستوى الوظيفة قيد البحث من رتبة ف - ٤ الى رتبة ف - ٥ .

٣٩ - ومضت قائلة وحسبما ذكر آنفا ، يعترض وفدها على زيادة اعتماد المنظمة على موارد خارجة عن الميزانية ، مما من شأنه أن يعوق من قدرتها على التحكم في تدفقات الموارد ، وتنفيذ ولاياتها والمحافظة على نظام الاولويات الذي حددته الجمعية العامة . ولذلك لا يستطيع وفدها تأييد توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ومفادها أنه ينبغي أن يطلب الى مساهمين غير حكوميين ذوي صلة تقديم الدعم لأعمال لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي (A/46/7 ، الفقرة ٩ - ٦) . وليس بمقدور وفدها أيضا ان يدعم توصية اللجنة الاستشارية ومفادها أنه ينبغي تخفيض ميزانية السفر للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي بسبب انخفاض المخصصات المطلوبة من أجل تكاليف السفر في إطار أبواب اخرى للنفقات . وقالت في ختام كلمتها إن وفدها لا يرى استنادا الى الخبرة المكتسبة في الماضي ، ثمة سبب لتخفيض ذلك التقدير ، الذي سوف يعكس ، بعد تسويته مع التضخم ، معدلا لنمو حقيقي قدره صفر .

٤٠ - السيد كونماي (ايرلندا) : قال إن وفده يعلق اهمية على الانشطة القانونية الدولية التي تضطلع بها المنظمة . وأعرب عن تقدير وفده أيضا للآراء الصريحة التي عبر عنها رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ورئيس لجنة البرنامج والتنسيق ومدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية بشأن مشكلة إعادة التصنيف . بيد أنه أعرب عن أسفه فيما يتعلق بإعادة التصنيف المقترحة في شعبة التدوين (A/46/6/Rev.1 ، الفقرة ٩ - ٥٤) ، التي يعتبر وفده بأنها رائعة كما عبر عن تأييده لها ، لأن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لم تستحسن اقتراح الامين العام بإعادة تصنيف وظيفة موظف قانوني من رتبة ف - ٤ الى رتبة ف - ٥ .

٤١ - السيد دروشيوتيس (قبرص) : قال يعلق بلده أيضا أهمية على أعمال لجنة القانون الدولي وعقد الامم المتحدة للقانون الدولي ، الذي طرح اقتراح بشأنه في اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز المعقود في قبرص في عام ١٩٨٨ . ولذلك يؤيد وفده جهود الامانة العامة من أجل تعزيز اهمية لجنة القانون الدولي كما يؤيد مقترحاتها من أجل اعادة تصنيف وظائف في شعبة التدوين .

٤٢ - السيد موشوبولوس (اليونان) : قال نادرا ما يختلف وفده مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وهو أمر من شأنه أن يقدم خدمات جليلة للجنة ، الا انه يعتقد بانه ليس ثمة ما يبرر إعادة تصنيف الوظيفتين في شعبة التدوين ، لاسيما إعادة تصنيف وظيفة من رتبة ف - ٤ الى رتبة ف - ٥ .

٤٣ - السيد بالحاج (تونس) : قال يؤيد وفده أيضا أعمال مكتب الشؤون القانونية كما انه راض عن أعمال شعبة التدوين . وقال على الرغم من أن وفده لا يعتقد بأن إعادة التصنيف المقترحة في تلك الشعبة تثير مسألة تتعلق بالمبدأ ، الا أنه يفضل الحصول على المزيد من المعلومات عن الاعمال والمسؤوليات الاضافية التي يعتقد بأنها تبرر رفع مستوى وظيفة من رتبة ف - ٤ الى رتبة ف - ٥ ، لضمان ألا يكون الاقتراح لمجرد مسألة تتعلق بالتطور المهني .

٤٤ - السيد أسللا (الارجنتين) : قال إن وفده يؤيد ترفيع الوظائف المقترح في شعبة التدوين ، وهو امر تبرره زيادة مسؤولية الشعبة للقيام بالمزيد من الاعمال بقدر أقل من الإشراف .

٤٥ - السيد كاربوسكي (هنغاريا) : قال إنه يؤيد أيضا اعادة التصنيف المقترحة ويتطلع الى نتائج الندوة المخصصة المعنية بالتطوير المهني المقرر انعقادها في عام ١٩٩٢ .

٤٦ - السيد باريماني (جمهورية ايران الاسلامية) : قال إن وفده يوافق على إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة في شعبة التدوين من رتبة ف - ٤ الى رتبة ف - ٥ ويؤيدها نظرا لعدم وجود أي مبرر لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ضد ذلك التصنيف .

٤٧ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إنه يرغب في أن تسجل الوثائق تأييد وفده لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ضد ترفيع وظيفة من رتبة ف - ٤ الى رتبة ف - ٥ في شعبة التدوين .

٤٨ - السيد إنوماتا (اليابان) : قال إنه لا يستطيع أن يفهم المنافسة الواضحة التي اخذت في الظهور بين الوفود فيما يتصل بالإعراب عن تأييد إما الامانة العامة أو للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن إعادة التصنيف المقترحة في شعبة التدوين وأعرب عن قلقه إزاء الطريقة التي سُيِّرت بها المناقشة .

٤٩ - السيد بالحاج (تونس) : قال ليس بالمستطاع مناقشة تغيُّر عبء العمل الذي قيل بأنه يبرر الترفيع المقترح دون حضور ممثل عن الادارة المعنية في الامانة العامة . وكان وفده قد طلب إعادة بحث مشكلة إعادة التصنيف برمتها في المناقشات غير الرسمية التي يسمح لممثلي الادارات بالحضور فيها .

٥٠ - السيد بيدنى (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : أعرب عن موافقته على ما صرح به ممثل اليابان ومفاده أن المناقشة اتخذت منحى غير عادي . وقال إن وفده ، بصفته عضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، على غرار اليابان ، لديه أيضا آراء بشأن الحجج لصالح التوصية الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/7 الفقرة ٩ - ١٠) . بيد أن المناقشة الحالية ، التي لا تدور حول الجوهر ، واذا أريد مواصلتها ، فمن الضروري الالتجاء الى الممارسة غير الاعتيادية وهي طلب ممثل الامانة العامة لكي يشرح الحجج لصالح ترفيع مستوى الوظيفة كيما يعطي فكرة أوضح عن المواضيع التي ينطوي عليها هذا الترفيع .

٥١ - السيد كينتشن (المملكة المتحدة) : قال تتكلم الامانة العامة دائما بصوت واحد وتمثلها شعبة تخطيط البرامج والميزانية في اللجنة الخامسة . ويرى وفده أن المحافظة على تلك الممارسة أمر ضروري .

٥٢ - الرئيس : قال إن سير المناقشة ليس مثارا للقلق لأن جميع من اشتركوا فيها لم يخرجوا عن المسائل ذات الصلة . وأضاف أن احتياجات اللجنة ستحقق إذا استجاب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومدير شعبة تخطيط البرنامج والميزانية للمناقشة بالطريقة العادية .

٥٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إنه لم يجد المناقشة المتعلقة بإعادة التصنيف المقترحة في شعبة التدوين مثيرة للاستغراب لأن اللجنة ترفض في بعض الاحيان مقترحات مقدمة من اللجنة الاستشارية استنادا إلى أسس ذات طابع تقني صرف . واستدرك قائلا إن اللجنة لم تتخذ بعد ، مع ذلك ، قرارات بشأن المقترحات التي ستكون موضعا لمزيد من النظر في المناقشات غير الرسمية مع المقترحات الاخرى المتعلقة بإعادة التصنيف والتي أبدت الوفود تعليقات عليها .

(السيد مسيلي)

٥٤ - وقال ردا على التعليقات التي أبداها ممثل النمسا إنه كما سبق له أن ذكر في بيانه الاستهلالي فإن التخفيض العام الذي أوصت به اللجنة الاستشارية يتعلق في غالبيته بالطباعة . وأضاف أن البحث الذي أجرته اللجنة الاستشارية قد كشف عن أن حساب الطباعة قد حقق أرصدة كبيرة على مدى السنوات وذلك نتيجة لاستخدام تكنولوجيا جديدة وتعزيز قدرة المنظمة بالنسبة للطباعة الداخلية . واستدرك قائلا إنه ، كما بيّن مدير شعبة تخطيط البرنامج والميزانية ، يمكن مع ذلك ، بسبب وجود حساب طباعة واحد يدار مركزيا ، تحويل التخفيضات المتعلقة بالطباعة في إطار أبواب الميزانية المنفردة ، مثل التخفيضات التي تظهر في إطار الباب ٩ ، إلى تلك الابواب مع تحقيق وفورات كبيرة .

٥٥ - السيدة برينغوبير (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت إن لجنة البرنامج والتنسيق تأمل في أن تتمكن من النظر في الإجراءات الجديدة لتقييم أعباء العمل عندما يقدمها الامين العام . وأضافت أنها لذلك تأمل في أن تعين الجمعية العامة في دورتها الحالية هيئات مختصة للنظر في المسألة في وقت يسمح بتفادي حدوث مناقشة مماثلة في الدورة السابعة والاربعين . وذكرت أنه بالنسبة للوقت الحالي فإن توصيات اللجنة بشأن المسألة هي التوصيات الواردة في الفقرة ٤٤ من تقريرها (A/46/16) .

٥٦ - السيد بودوت (مدير شعبة تخطيط البرنامج والميزانية) : قال إنه قد توفرت معلومات بشأن أعمال الطباعة المتأخرة في "سلسلة المعاهدات" التي تصدرها الامم المتحدة ، وهي مسألة أثارها ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، ولكنه سيحاول تقديم مزيد من المعلومات خلال المناقشات غير الرسمية . وذكر أنه قد تحقق تقدم كبير وأن حدوث تراكم خطير آخر لا يرجع إلى نقص الكفاءة بل إلى صعوبة العثور على العدد الكافي من الافراد الاكفاء . وأضاف أن إعطاء أولوية لنشر "سلسلة المعاهدات" هو أمر متفق عليه بصفة عامة وأنه سيتم توفير مزيد من الاموال لذلك الغرض إذا دعت الحاجة . وذكر أنه قد قيل الكثير عن الخفض الكبير الذي اقترح إجراؤه في تكاليف الطباعة غير أن هذا يرجع إلى حجم الموارد المخصصة للطباعة . وأضاف أنه سيجري توضيح المسألة في مناقشات غير رسمية .

(السيد بودوت)

٥٧ - ومضى في حديثه قائلا بالنسبة للتعليق الذي أبداه ممثل النمسا بشأن ما يبدو من أنه قد أعيد وزع الموارد من البرنامج الفرعي ١ إلى البرنامج الفرعي ٣ أن ذلك ببساطة هو مسألة عرض . وفيما يتعلق بمسألة إعادة التصنيف المقترحة في شعبة التدوين ، قال إنه هو أيضا يعتبر المناقشة عادية تماما . وأضاف أنه ليس هناك شك في أنه ستتوفر فرصة لمناقشة المقترحات بشكل رسمي أو غير رسمي ، غير أن الحلقة الدراسية المخصصة التي اقترحتها لجنة البرنامج والتنسيق والتي أشار إليها ممثل هنغاريا لا تتعلق ، على حد علمه ، بمسألة إعادة التصنيف التي لها أهمية بالغة .

٥٨ - السيد بينيت (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إنه بالنظر إلى أن التأخير في نشر "سلسلة المعاهدات" التي تصدرها الامم المتحدة كان ٢٦٠ مجلدا في عام ١٩٨٠ و ٣٠٥ مجلدات في الوقت الحالي فإنه من الواضح أن هناك تراكم في التأخير . وأضاف أنه لذلك يطلب من الامانة العامة تأكيد أنها ستقدم صورة مفصلة عن التطورات التي حدثت على مدى العقد الماضي .

٥٩ - السيد بودوت (مدير شعبة تخطيط البرنامج والميزانية) : قال إن الامانة العامة ستبذل ما في وسعها لتقديم المعلومات المطلوبة .

٦٠ - الرئيس : قال إنه إذا لم يكن هناك اعتراض فسيعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد توصية لجنة البرنامج والتنسيق بالنسبة للباب ٩ الوارد في الفقرة ١٣٦ من تقريرها (A/46/16) .

٦١ - وقد تقرر ذلك .

٦٢ - اعتمدت توصية اللجنة الاستشارية بتخصيص اعتماد قدره ٦٠٠ ٥٥٨ ٢٢ دولار في إطار الباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ في القراءة الأولى .

٦٣ - تولى السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية) رئاسة الجلسة .

الباب ١٠ - قانون البحار وشؤون المحيطات

٦٤ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن وفده سيرحب بتوضيح اعتمادات الميزانية بالنسبة لخدمة اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقانون البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار . وأضاف أن اللجنة الاستشارية قد لاحظت أن بعض عناصر تقديرات الميزانية تعكس افتراضات معينة بالنسبة لمركز اتفاقية قانون البحار وسأل عن التغييرات المحددة التي أدرجت في الميزانية البرنامجية المقترحة بالنسبة لتلك التطورات . وذكر أنه سيرحب أيضا بما بُيّن من أن تمويل الميزانية العادية للانشطة سينتهي بكامله بمجرد دخول الاتفاقية حيز النفاذ . وأشار في الختام إلى تحفظ حكومته بالنسبة لتمويل اللجنة التحضيرية في إطار الميزانية العادية .

٦٥ - السيد كوكاتورك (تركيا) : قال إن النفقات الناشئة في إطار اتفاقية قانون البحار لا ينبغي تغطيتها من الميزانية العادية بل من جانب الموقعين على الاتفاقية . وأضاف أن وفده سينضم إلى توافق الآراء ولن يطلب إجراء تصويت على البند ١٠ وذلك على أساس أنه من المفهوم أن حكومته تحتفظ بالحق في عدم المساهمة في تلك النفقات .

٦٦ - السيد بلحاج (تونس) : قال إن الامين العام متفائل بعض الشيء بالنسبة للتاريخ المحتمل لدخول الاتفاقية حيز النفاذ ولإنشاء لجنة حدود الجرف القاري . وأضاف أنه سيرحب بأية معلومات إضافية . وأشار إلى التعليق الذي أبدته لجنة البرنامج والتنسيق (A/46/16 ، الفقرة ١٤٠) والذي مفاده أنه ينبغي أن يكون انتقاء الخبراء الاستشاريين للدراسات المتخصصة على أساس جغرافي واسع النطاق . وأضاف أن مسألة إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة واحدة من الفئة ف - ٤ إلى المستوى ف - ٥ (A/46/6/Rev.1 ، الفقرة ١٠ - ٣٣) يمكن تناولها في المشاورات غير الرسمية التي ستعقد بشأن إعادة التصنيف .

٦٧ - السيد راي (الهند) : قال إن وفده يؤيد إعادة التصنيف المقترحة للوظيفة من فئة ف - ٤ واستخدام خبراء استشاريين في إطار الباب ١٠ .

٦٨ - السيد سيكانديير (سري لانكا) : قال إنه ينبغي تزويد الامين العام بالموارد اللازمة لتنفيذ الانشطة التي تدخل في إطار الباب ١٠ لأن تلك الانشطة مصممة أساسا لمساعدة البلدان النامية .

٦٩ - السيد ميريفيلد (كندا) : قال إنه متفق على أن الانشطة المقترحة في إطار الباب ١٠ هي أنشطة هامة وأن التقديرات معقولة . وأضاف قائلا إنه ينبغي على اللجنة أن تتوخى الحكمة عند النظر في إجراء أية تخفيضات .

٧٠ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية قد لاحظت تعليق الامين العام بانه من المتوقع إنجاز خدمات اللجنة التحضيرية خلال فترة السنتين أو بعدها بقليل (A/46/6/Rev.1 ، الفقرة ١٠ - ٥) . وأضاف أنه بالنظر إلى عدم وجود ضمان بالنسبة للتاريخ المضبوط لدخول الاتفاقية حيز النفاذ فقد افترض أن تلك الخدمات ستستمر طوال فترة السنتين . وذكر أنه إذا تبين عدم وجود حاجة إلى ذلك ستستعرض اللجنة الاستشارية المسألة وذلك كما هو مشار إليه في الفقرة ١٠ - ٣ من تقريرها (A/46/7) .

٧١ - السيد بودوت (مدير شعبة تخطيط البرنامج والميزانية) : أيد تعليقات رئيس اللجنة الاستشارية بشأن خدمات اللجنة التحضيرية .

٧٢ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : سأل عما إذا كانت التقديرات المقترحة تعكس قرار اللجنة التحضيرية بتقصير مدة دورتها لعام ١٩٩٣ بمقدار اسبوع واحد . وسأل أيضا عما إذا كان تمويل اللجنة التحضيرية من الميزانية العادية سينتهي بأكمله بمجرد دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

٧٣ - السيد بودوت (مدير شعبة تخطيط البرنامج والميزانية) : قال إن تقديرات الميزانية كانت قد أعدت قبل أن تتخذ اللجنة التحضيرية القرار المتعلق بتقصير دورتها . وأضاف أنه إذا ما ظل ذلك القرار قائما ستكون هناك زيادة في اعتمادات الميزانية .

٧٤ - الرئيس : قال إنه إذا لم يكن هناك اعتراض فسيعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد توصية لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بالباب ١٠ والواردة في الفقرة ١٤٥ من تقريرها (A/46/16) .

٧٥ - وقد تقرر ذلك .

٧٦ - اعتمدت توصيات اللجنة الاستشارية بتخصيص اعتماد قدره ٩٠٠ ٣٥١ ٩ دولار في إطار البند ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ في القراءة الأولى وذلك على أساس أنه من المفهوم أن المسائل التي أشيرت بالنسبة للباب ١٠ سينظر فيها في مشاورات غير رسمية مع إجراء التغييرات اللازمة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠